

اعترف عبد الناصر امام القيادات العسكرية انه كان يقصد «التهويش» لا الحرب



1511

لماذا استمرت القيادة السياسية في الاندفاع وتصعيد الموقف بعد ان اكتشفت عدم وصول حشود اسرائيلية على حدود سوريا

كانت منتشرة

مذكرات
الفريق
طيار
مذكور
أبو العز
مقدات
لهزيمة
برنية
١٥

1991

الفن والفقر ودول بين بين !!



هل يدفع فقراء العالم ثمن رفاهية الغرب

موضع المقابلة بالكواكب للحددة
الاربعية والى تقاليد الهندى الذى تنسب
الىهم ذلك وهو اكثر من مذهب يجعل
من جيكينا مولد في ظلية اوجها
متوسط من العذر فيها يتركع الى ١٣ عام،
وهو متوسط جدا مرتفع جدا بالمقارنة

ما زال الفقر يسيطر عليها، ونجحت

[illegible]

1

عـ أرض المطارات

11-12-2014

41. 42. 43. 44.

من لا تسمح لوقوفه الشخصية
والقاهرة بالآداء بملحوظات
من لا يستطيعون ادعاء اسرار هي
فعلها اسبابا لسعة مصر
من كان سببا في الزيمية المنكرة
حاولوا ان يتحذروا الصديق
انهم في واقع معيعة ومع ذلك
يؤمن ان الارز الخفيفة اذا تلقى الامر
فهم للغمبة الاكثر خزا وعرا
ة ان يسجلها لهم التاريخ
الزيمية
تت الزيمية مروعة بشيعة فقد
ت اسرائيل مصر خزية لم يشهد
كله بتاريخه ضربه بالاحداث
يرك مثلا هذه الزيمية، فلهذا
السلطة، واصبحت اكبر قوة في
الايوط في ساعات تعد في عمر

وزارة الصحة في الاتحاد السوفييتي تصمب لهذه الشئاج في تساع بقر الامكان على الذين يعلون بلك ضماى ورغ ذلك ال تعين على الباحثين التغلب على معضلة ضماى

يعبر عمليات زرع القلب مهمته معقدة من المشاكل الطبية التي تواجه العلماء خلال

بلاغ الى رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الروتين والبيروقراطية يحاولان تحطيم مشروع مصرى ناجح !



وزرع الأرض .. ووفر أكثر من ألف فرصة عمل لشباب كان يعاني من البطالة ويخضع لضغوط عديدة يسهل أن تؤدي به الى الانحراف .. نعم ارتكب الرجل جريمة لأنه لم يستثمر أمواله في أي مشروعات سهلة تدر عليه أرباحا طائلة .. دون أن يقدم أدنى فائدة للاقتصاد المصري .. وهكذا وجد الرجل نفسه بدلا من أن يصبح موضع احترام وتقدير الجهات المسئولة في مصر .. فإذا به يواجه بالبراقيل والعقبات البيروقراطية والتي تستند الى روتين عقيم .. ويمارسها انشغالوا في خلق أفضل وأحدث وسائل تعذيب المستثمر وأرهابه .. حتى يندم على أنه قد فكر يوما في استثمار أمواله في مصر .. ويرجع بعيدا بعد أن يكون قد خسر كثيرا .. ولابد أن يكون من بين ما خسره حبه لهذا البلد .. ولفقه بما يعلنه المسئولون على أعلى مستوياتهم فيه .. ويكون قد أفقد الرغبة النهائية في أن يعود الى خدمة مصر بعد ذلك ..

الى متى يظل المسئولون في مصر يتشدقون بشعارات تشجيع الاستثمار والمستثمرين .. وتذليل كافة العقبات والبراقيل البيروقراطية التي يعاني منها كل مستثمر في فكر في استثمار أمواله لخدمة الاقتصاد المصري ؟ وإلى متى تظل هذه الشعارات الرنانة .. مجرد شعارات لا تطبق ولا تجد من يضعها موضع التنفيذ ؟ وإلى متى يستمر في أرواح المستثمرين وتطويقهم من مصر وكأنهم قد جاءوا ليسرقوا ويذروا اقتصادنا ؟

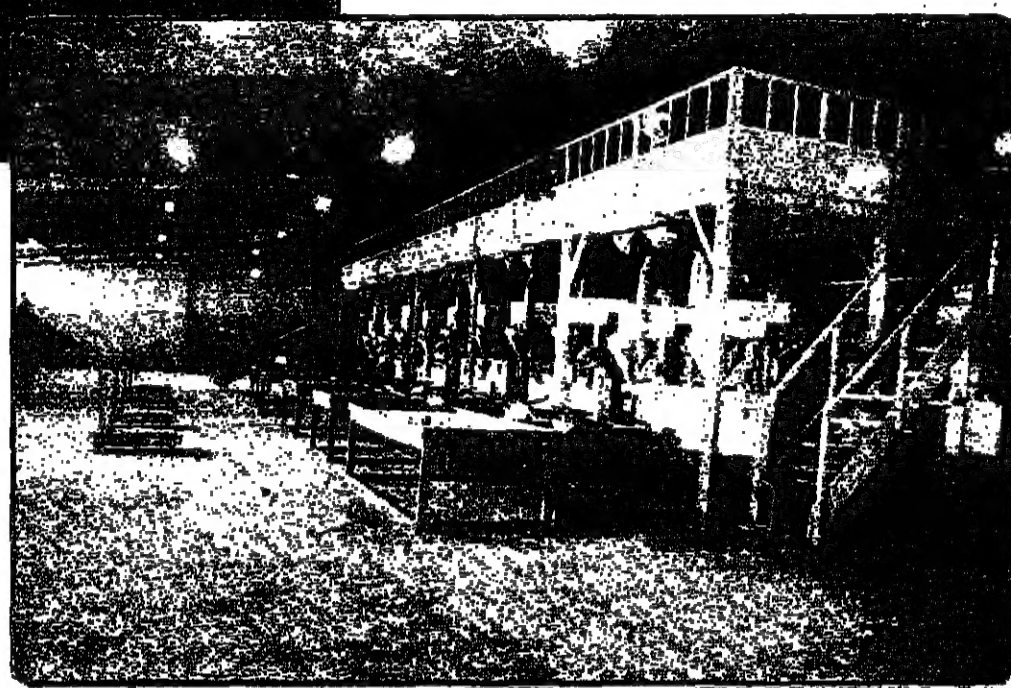
تسللات عديدة طرأت على إلهامنا وحيرتنا خيرة بالغة أثناء زيارتنا لأحد القلاع الصناعية الزراعية الشاهقة .. والتي أقامها أحد المستثمرين الجادين .. وسار بها على درب الإنتاج خطوات كبيرة .. ولكنه كاستثمر اكتشف أنه قد ارتكب جريمة كبرى حين استصلح الصحراء وأقام المصنع

أقام على الصفي قلعة صناعية زراعية ضخمة تكلت عشرة ملايين جنيهه فارتكب جريمة !

حدث ذلك مع مستثمرين كثيرين من المصريين والعرب والإجانب .. ولم يلبث من هذه المصنعة إلا أن كان على راية كاملة .. وما حدث في مصر من تقلبات بين ما يعلنه المسئولون عن تطبيق الاستثمار .. وما يطبقه صغار المولدين في ميادين الدولة وإداراتها .. وبينها المختلفة .. أما أولئك الذين صدقوا شعارات تشجيع الاستثمار والمستثمرين فهم الذين تعرضوا للاضطهاد والتسلل والظلم الذي يضر كثيرا ..

وكان من بين هؤلاء المستثمر .. علي الصفي .. فما هي حيلته ؟ .. مواطن عربي جاء إلى مصر منذ سنوات وتزوج من مصرية وأنجب له خمسة أولاد .. جاء إلى مصر بعد سنوات طويلة من الاغتراب والعمل الجاد .. حتى جمع مئالا من المال بجهده وعرقه .. وأراد أن يستثمر أمواله في مصر .. ومن خلال القوانين والنظم التي وضعها الدولة .. ولكنه اصطدم بنظرية تطبيق القوانين في مصر .. فلم يجمع العديد من خبراء الاقتصاد في مصر والدول الأخرى على أن قانون الاستثمار المصري يعطي مزايا وإعطيات غير موجودة في بلد آخر .. إلا أن هناك أجماعا أيضا بأن المشكلة في مصر هي التطبيق الملتزم والنزول لمصوص هذا القانون .. هذا بالإضافة إلى تضرع بعض صغار كبار المولدين الذين يضمنون عقبات الروتين والبراقيل أمام المستثمرين ..

وقبل على الصفي التحدي .. وأقام العديد من المشروعات .. التي تهدف إلى دعم الاقتصاد القومي .. وترسيخ واستيعاب عدد كبير من المشروعات الإنتاجية ..



مبانيات مصنع السكر الآلية التي توقفت بعد أن توقف الاستيراد ورحل العمال

بيروقراطية موظفي بنك قناة السويس تهدد بانهيار المشروع الناجح .. والإدارة ترفض فتح استثمارات

لاستيراد السكر



مبانيات مصنع السكر الآلية التي توقفت بعد أن توقف الاستيراد ورحل العمال

والرى .. وبالفعل تم زراعة ٥٠ فدانا من التوتالوب والبطيخ .. كانت من أجود المنتجيات التي أنتجت في الفترة الأخيرة .. وساهمة من الشركة في خلق الاستقرار لعمالها .. وبمقاربة إدارية وعقلية فاهمة وواعية .. قام على الصفي بإنشاء مسكن الأيواء لعمال الشركة وفريقها .. وتم إمدادها بالمرافق الصحية وكافيتريا ومسجد وملعب كرة وحمام سباحة .. كل ذلك .. ولم يلجأ إلى الدولة للحصول على الماء أو الكهرباء .. فاشترى أربعة مولدات كهربائية توفر أيضا كهرباء للمنازل ولمولاتير رفيع المياه للرى .. وأحضر الماء من محطة المعاش من رمضان لاستخدامه في الشرب ..

وبداية الهدم والتوقف وبعد أن تم تنفيذ كل هذه المشروعات الناجحة وبالتحديد الذاتي .. وتوفر فرص عمل لآلاف المصريين .. رئيس الاستيعاب كنداء رئيس كانوا يحصلون على مرتبات تتراوح بين ١٠٠ .. ١٥٠ جنيها شهريا .. بعد كل ذلك ظهر من يحاول هدم الشركة .. وتحجيم دورها في خدمة الاقتصاد

قلعة صناعية ضخمة تكلت ١٠ ملايين جنيه .. وبمقابلة أقام الرجل قلعة صناعية ضخمة على مساحة ٦٠ فدانا من الأراضي الصحراوية في الكيلو ٧٠/٦٩ بطريق مصر

الاصناعية الصحراوية احتوت هذه القلعة الشاهقة على مصنع لتعبئة السكر به ١٤ مكينة تصكب البنية وخمس مكينات البنية أوتوماتيكية وينتج هذا المصنع ألف طن يوميا ساهمت في سد العجز لدى شركات وزارة التموين ويستوعب عماله قريبا ٧٠٠ عامل .. وصنع لتعبئة السكر .. وخصص على ١٢ مطنحا ومكينتي تعبئة البنية وطاقته ٥ أطنان يوميا .. ويستوعب عماله قريبا ١٢٠٠ عمالا .. بالإضافة إلى مصنع للبالستيك بطاقة الإنتاجية ٢ طن يوميا .. لتعبئة السكر .. ويستوعب عماله قريبا ١٥٠ عمالا .. ومصنع آخر للبطيخ .. ويستوعب بطاقة ١٥ مليون طوبة سنويا .. ومصنع حلويات .. ويستوعب تحت الإنشاء .. ومن المتوقع أن يستوعب عمالة جديدة ضخمة العدد .. هذا بخلاف مخازن سعة ٣٠ ألف طن .. ومشروعات زراعية عديدة حولت الأرض الصحراوية على مساحة ٥٠ فدانا حول المصنع إلى جنة خضراء رائقة .. وبلغت تكاليف هذه المشروعات العملاقة ١٠ ملايين جنيه .. بمعدل ذاتي من المستثمر .. لأن أن يحصل على أية قروض من البنوك

أرباح هائلة لشركات القطاع العام .. وبدأ العمل وبدأت المصانع في الإنتاج .. وظهر في الأسواق إنتاج شركة أركوم للصناعات الغذائية التي يديرها المستثمر الناجح علي الصفي .. وتعاملت هذه الشركة التي ولدت علاقة مع شركات الجملة التابعة لوزارة التموين وذلك عن طريق بنك قناة السويس .. وبلغ حجم الأعمال خلال عام ونصف حتى يوليو ١٩٨٧ حوالي ٢٠٠ مليون جنيه .. وتم استيراد أكثر من ٢٨٠ ألف طن تم تسليمها لوزارة التموين وحلقت شركات أركوم أرباحا من تعاملها مع أركوم حوالي ٥ ملايين جنة .. وحقق بنك قناة السويس أرباحا حوالي ٤ ملايين جنة .. وشركة النصر للاستيراد والتصدير وهي إحدى شركات وزارة

محافظ بورسعيد
الواء سامي
خضير وعلى
يمنية ساحلة
يوسف وكيل
وزارة التموين
وعلى الصفي
وعبد الله
الشريف الحضر
المنتخب لقناة
السويس وعلى
يساره نائب
رئيس مجلس
إدارة شركة
النصر
للإستيراد
والتصدير ومدير
امن بورسعيد
السابق لواء
مروحات
الشركة
ببورسعيد

شركة أركوم توفر السكر لشركات وزارة التموين .. وألف فرصة عمل

وتدفع ٢ مليون جنيه ضرائب
والآن يحاولون تحطيمها

الشركة بتقديم هذه الشيكات للبنك ودفع فوائد عليها لحين تحصيلها .. بالإضافة إلى الفوائد التي تحصلها الشركة أيضا لصالح المودع الخارجي .. حتى يتم عملية تحويل قيمة السكر في الخارج .. وقد ترتب على ذلك فوائد مديته على الحساب .. بالإضافة إلى مصاريف التخزين على فترات طويلة .. يتم دفعها لشركة النصر .. في المناطق الحرة .. وكل تلك المبالغ تحصلها الشركة لصالح التمويل لشركات الجملة ووزارة التموين .. وذلك لتوفير الكميات اللازمة من السكر وقد وردت الشركة لشركات الجملة التابعة للوزارة ٢٨٠ ألف طن .. قضت على الأزمة التي حدثت في السكر .. وأدت إلى ارتفاع أسعاره إلى ٢ جنيه للكيلو .. وأصبح السكر متوافرا بسعر رخيص يصل إلى ٦٠ قرشا للكيلو .. بالإضافة إلى توافره أيضا لمصانع الحلوى والمشروبات ..

كانت المشكلة الثانية التي واجهت شركة أركوم هي تلك المتعلقة بفروق الأسعار .. وتمثل في الفرق بين احتساب وزارة التموين للدولار عند التكلفة على أساس ١٩٦ قرشا .. في حين أن سعره الحر وصل إلى ٢٢٠ .. ٢٣٠ قرشا .. وفي أثناء ذلك كان على الصفي كثيره من المستوردين يقوم بتدبير العملات الحرة من السوق السوداء .. وتصلت الشركة في هذه الفترة بفروق أسعار الدولار عن ١٠٠ ألف طن سكر حوالي ٥ ملايين جنيه .. تقدمت الشركة بشايتها بطلبات لوزارة التموين مازالت قيد البحث .. ولم يتم البت فيها حتى الآن .. وقد أدى صدور القرارات الاقتصادية في ١٠ مايو الماضي إلى عدم قدرة البنوك على تدبير العملات الحرة .. لتخطية الاعتمادات الخارجية المفتوحة للموردين في الخارج والذي كان قد تم تخزين بضائعها في المنطقة الحرة فعلا وكانت حوالي ٤٠ ألف طن في مخازن

شركة النصر للاستيراد والتصدير في المنطقة الحرة .. تتحمل عنها الشركة أعباء تخزين وفوائد وارتفاع أسعار الدولار .. كما أن البنك أصبح يعرض فتح الاعتمادات الخارجية الإبدع نقطة ٣٥٪ من قيمة هذا الاعتماد .. وهذا ما لا يستطيع المورد أن يفعله لأن الحجم المالي اللازم لاستيراد كميات كبيرة من السكر مبلغ ضخم .. لا يستطيع تدبير ٢٣٥ منه .. زواعة الشيك !! تفيد الوثائق التي يقدمها على الصفي بخصوص الشيك الصادر من الشركة للعملاء لتجارة السلع الغذائية بالجملة وهي إحدى شركات وزارة التموين لصالح شركة أركوم بمبلغ قدره مليونان ومئالا وأربعون جنيها مصريا .. والمسحوب على بنك مصر .. وذلك على حساب بضائع مخزنة بمخازن بورسعيد أن شركة أركوم استلمت هذا الشيك بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٨٧ وسلمته للبنك بتاريخ ١ مارس .. ووفقا لشروط التعاقب بين الشركة العامة وشركة أركوم فإن الشركة العامة تعطي شيكا مؤجلا بقيمة البضاعة وتملك وقف صرفه في حالة عدم استلامها للبضائع التي تعادل قيمة الشيك ونظرا لظروف المتغيرات التي طرأت على سعر الدولار يرتفع أسعاره ترتب على ذلك عدم تسليم البضاعة في المواعيد المحددة .. مما جعل الشركة العملة تخطر بته مصر بولف صرف الشيك في ٧ مايو الماضي .. ورغم ذلك قام بنك مصر بصرف الشيك يوم ١٢/٥ إلى فرع بنك قناة السويس ببورسعيد .. وقام الأخير بدسوية قيمته من حساب الفوائد المستحقة في هذا التاريخ حتى ٣٠ يونيو ولما كان يتعين على بنك قناة السويس القيام بتحويل قيمة هذا الشيك بالدولار الأمريكي للمورد الخارجي حتى يمكن الأرباح عن البضائع وتسليمها إلى الشركة العاملة مقابل قيمة هذا الشيك وهو الأمر الذي لم يقم به البنك ..

وقد أدى هذا الموقف إلى الحق الضرر بشركة أركوم قبل الشركة العامة وموقفها قبل المورد الخارجي .. وعلى أثر ذلك تقدمت الشركة إلى بنك قناة السويس بطلب توقيع الرهن التجاري على جميع المصانع والمشاريع المملوكة للشركة .. وضمان شركة أركوم واعطائها تسهيلات ائتمانية تسمح لها بتسليم البضاعة إلى الشركة العامة .. والعمل على استمرارية النشاط وتحقيق المصلحة المشتركة .. لم يتم الاتفاق بين البنك والشركة إلا في ٧ سبتمبر الماضي وجعل الموافقة النهائية معقولة على اجتماع مجلس إدارة البنك .. ومجلس الإدارة يمكن أن يجتمع قبل يوم ١٦ سبتمبر وذلك لوجود عضلة بالخارج وفي المصانع .. ذلك رغم أن الشركة أخطرت البنك بأن المورد الخارجي اعطاهم مهلة حتى ١٥ سبتمبر يكون في حل من تعادلاتها معها بعد ذلك .. وهذا الأمر لو حدث لكان يضر الشركة وحدها .. بل سيؤذي إلى أكبر الضرر بسبعة مستوردي السكر المصريين والبنوك المصرية وتعقيد الإجراءات فيها .. والشركة ما زال موقفها المالي سليما جدا .. فهي غير مديته لاي بنك أو شركة بل دائنة للبنك بنصف مليون جنيه ولها رصيد خارجي يقرب من ١٠ ملايين جنيه .. والشئ الواجب هو ضرورة مساعدة هذه الشركة العملاقة .. حتى تعود خطوط الإنتاج للعمل ويعود آلاف عامل لانتاج الرزق .. وتستمر الشركة في تايده دورها في خدمة الاقتصاد المصري .. باقي من الزمن ٤٨ ساعة فقط قبل ينقل رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد لحل هذه المشكلة ؟



الواء سامي خضير وعلى الصفي ومستور رفايل مجيبو ممثل شركة من شوجر الإنجليزية التي تورد السكر في أحد مصانع الشركة

هكذا امتد لأصل

